حاشا في الاستثناء
فعل أو حرف أو ذات وجهين

أ. مي بنت عبد العزيز السيف

المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعين به، ونستغفره، ونسأله الهداية والتوفيق، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه ومن والاه بإحسان إلى يوم الدين.

أمّا بعد:

فإن الاستثناء يعد من الموضوعات المهمة في الدرس اللغوي العربي، ونلمس اهتمام النحويين بالاستثناء من خلال كتبهم؛ فقد أفردوا لهذا الموضوع بابًا في أغلب المؤلفات، كما نلمس اهتمامهم به في الحرص على تحقيق مسائل هذا الباب وتحقيق الخلاف فيها، ومن ذلك (حاشا) التي كثر فيها الخلاف، وتباينت الآراء، واحتج كل فريق لرأيهم بحجج متنوعة تعتمد على السماع والقياس. من هنا جاء الاهتمام بها التركيز عليها في هذا البحث.

وتبرز أهمية الموضوع في حداثته من حيث عرض (حاشا) بشكل مستقل عن بقية أدوات الاستثناء مما يتيح الوقوف على أحكامها الخاصة، وجمع الدراسة بين أقوال المفسرين والنحويين فيها، والوقوف على معانيها المتنوعة عند اللغويين والمفسرين والنحويين، وعرض خلاف النحويين في نوع (حاشا) التنزيهية والاستثنائية، وخلطهم بين أحكامها في كتبهم، وتفصيل أحكام الأدوات الداخلة عليها، كما أن ورود (حاشا) في القرآن، وتعدد قراءاتها، وكثرة لغاتها، يدعو إلى التعرف على مدى وجود قواعد خاصة

لها، وأيضًا كون الدراسة خلافيةً يصقل مهارات الباحثة ويكون لديها ملكة لغوية.

وتكمن مشكلة البحث في تعدد أنواع حاشا مما جعل النحويين (قدماء ومحدثين) يخلطون بين أحكامها، فتعددت الأقوال في فعليتها، ونوع فاعلها، وناصب وخافض الاسم بعدها، ومتعلقه، ومحلها من الإعراب، مما احتيج معه إلى بيان خصائص وأحكام كل نوع والتفريق بينها، ومن هنا تنطلق الدراسة.

ويهدف هذا البحث إلى بيان معاني حاشا في المعاجم العربية، وفي كتب المفسرين، وعند النحويين، وبيان أثر تركيبها في تغير دلالتها، وحصر الخلاف بين المفسرين والنحويين في معاني حاشا أولاً ثم في أحكامها النحوية، وبيان الفروقات النحوية والدلالية لها بناءً على ذلك، وعرض الأدلة (السماعية والقياسية) التي استعانوا بها لتأييد آرائهم، والردود عليها، ومن ثم الوصول إلى رأي راجح فيها.

وبعد الاطلاع على ما كتب حول هذا الموضوع في العديد من المكتبات والمواقع الإلكترونية، وما هو متناثر في كتب النحويين، وكتب القراءات وإعرابها، وكتب التفسير، لم أجد حتى إعداد هذا البحث دراسةً عنيت بدراسة (حاشا) دراسةً مستقلةً، مع وجود دراسات متفرقة في الاستثناء، ولكنها درست أدوات الاستثناء كافةً، دون الوقوف على معاني حاشا المختلفة، ولم تفصل الحديث في أحكام كل نوع. ومع ذلك فقد اطلعت على عدد من الدراسات الجيدة في الخلاف النحوي، شملت حاشا باعتبارها

مسألةً خلافيةً ضمن غيرها من المسائل الخلافية، وكانت دراسات وافيةً ومرجعًا في بابها وفي غاية الجودة والإفادة. ويمكن تقسيم هذه الدراسات إلى قسمين:

١. دراسات في الاستثناء، مثل:

أ- الاستثناء في التراث النحوي والبلاغي، د.كاظم إبراهيم كاظم، بيروت: عالم الكتب، ط١، ١٤١٨ه.

ب- أسلوب الاستثناء في القرآن الكريم، دراسة تطبيقية نحوية، محمد علي محمد جبران، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه من جامعة أم درمان الإسلامية، ١٤٢٩هـ.

٢. دراسات في الخلاف النحوي، مثل:

أ- الخلاف النحوي الكوفي، د.حمدي محمود حمد الجبالي، ١٤١٧ه.

ب- الخلاف النحوي في المقتصد، علي محمد أحمد الشهري، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في النحو والصرف، جامعة أم القرى، ١٤٢٠ه.

ج- ما خالف فيه المبرِّد البصريين في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري، أحمد جاسم محمد، الجامعة العراقية، كلية الآداب، بحث منشور في مجلة مداد الآداب، العدد الرابع.

وقد حاولت جاهدة تمييز هذا البحث من خلال حصره في معاني (حاشا) وأحكامها النحوية، وعرض خلاف المفسرين والنحويين فيها، وبيان أدلتهم والردود عليها، وعرض مسائل خاصة تتعلق فيها، للوصول إلى نتائج محددة.

كما اتبعت في هذا البحث المنهج الاستقرائي الوصفي، وذلك عن طريق استقراء أقوال العلماء في معاني (حاشا) وأحكامها النحوية في المعاجم العربية، وكتب التفسير، وكتب النحويين، ووصف أثر تركيب (حاشا) النحوي في تعيين دلالتها.

وقمت بداية بذكر معاني (حاشا) في المعاجم العربية، وكتب المفسرين، وعند النحويين، ومن ثم بدأت بالحديث عن حاشا التنزيهية، وحاشا الاستثنائية، وأتبعتهما بمسائل تتعلق بـــ(حاشا).

والله أسأل أن ينفع به.

معاني حاشا

أ- في المعاجم العربية:

تدل (حاشا) في المعاجم العربية على ثلاثة معانٍ:

١- **الاستثناء**: قال الجوهري: «وحاشا: كلمة يستثنى بها»[١]، «واشتقاقها من "الحشا" وهي "الناحية" تقول: "خرجوا حاشا زيدٍ" أي: إني أجعله فِي ناحية من لَمْ يخرج ولا أجعله فِي جملة مَن خرج، ومن ذَلِكَ قولهم: "لا أحاشي بك أحداً" أي: لا أجعلك وإيّاه فِي حَشاً واحد، أي فِي ناحية واحدة، بل أميّزك عنه»[٢]، وقال ابن منظور: «وحاشَيْتُ من القوم فلاناً: استَثنَيْت»[٣].

٢- **التنزيه والبراءة**: قال ابن منظور: «والمعنى في حاشَ للّه: بَراءةً للّه من هذا، وحاشَى للّهِ وحَاشَ للّهِ أَي بَرَاءةً للّه ومَعاذاً للّه»[٤]، و«وحاشَ للّهِ، أي: تَنْزِيهاً للّه[٥]»

٣- **التنحي**: قال أبو بكر الأنباري: «وقولهم حاشا فلانًا، معناه: قد استثنيته وأخرجته وتركته فلم أدخله في جملة المذكورين»[٦]، وقال ابن منظور: «وإذا قلت حاشى لزيد هذا من التَّنَحِّي، والمعنى قد تنَحَّى زيدٌ من هذا وتَباعَدَ عنه كما تقول تنَحَّى من الناحية، كذلك تحاشَى من حاشيةِ الشيء، وهو ناحيتُه»[٧].

ب- عند المفسرين:

وهي عند المفسرين تدل على التنحي، والاستثناء، والتنزيه، ومنهم من أثبت لها الثلاثة أوجه، وهي كالآتي:

١. **التنحي:**

قال القرطبي: «قوله تعالى: ﴿حَاشَ لِلَّهِ﴾ [٨] أي معاذ الله، قال الزجاج: وأصل الكلمة من الحاشية، والحشا بمعنى الناحية، تقول: كنت في حشا فلان أي في ناحيته، فقولك: حاشا لزيد أي تنحى زيد من هذا وتباعد عنه، والاستثناء إخراج وتنحية عن جملة المذكورين، وقال أبو علي: هو فاعل من المحاشاة، أي حاشا يوسف وصار في حاشية وناحية مما قرف به، أو من أن يكون بشرًا»[٩].

٢. **الاستثناء والتنزيه:**

قال الثعلبي: ﴿حَاشَ لِلَّهِ﴾ [١٠].أي معاذ الله، قال أبو عبيدة: لهذه الكلمة معنيان: التنزيه والاستثناء»[١١]، ورد ذلك الطبري بقوله: «وكان بعض أهل العلم بكلام العرب يزعم أن لقولهم: "حاش لله"، موضعين في الكلام: أحدهما: التنزيه، والآخر: الاستثناء، وهو في هذا الموضع عندنا بمعنى التنزيه لله، كأنه قيل: معاذ الله» [١٢].

٣. **ومنهم من أثبت الثلاثة أوجه لها، فقال أنها تكون:**

١- فعلاً متعديًا متصرفًا، تقول: حاشيته بمعنى استثنيته، وإن سبقتها ما تكون نافيةً.

٢- تنزيهية نحو: ﴿حَاشَ لِلَّهِ﴾ [١٣]، فتكون اسمًا مرادفًا للتنزيه، منصوبًا على المفعولية المطلقة، وقيل هي فعل، وتثبت الألف وتحذف.

٣- أن تكون للاستثناء ،فتكون حرفًا بمنزلة إلا لكنها تجر المستثنى[١٤].

قال ابن عاشور: «و(حاش لله) تركيب عربي جرى مجرى المثل يراد منه إبطال شيء عن شيء وبراءته منه، وأصل حاشا فعل يدل على المباعدة عن شيء، ثم يعامل معاملة الحرف، فيجَرُّ به في الاستثناء فيقتصر عليه تارة، وقد يوصل به اسم الجلالة فيصير كاليمين على النفي، يقال: حاشا الله، أي أحاشيه عن أن يكذب، كما يقال: لا أقسم»[١٥].

ج- عند النحويين

لـ(حاشا) عند النحويين ثلاثة معانٍ:

١-**الناحية**: قال السيرافي وابن يعيش: «وهي مشتقة من قولك: كنت في حشا فلان، أي: في ناحية فلان، فإذا قال: حاشا لزيد، فمعناه: قد تنحى زيد من هذا وتباعد منه، كما أنك إذا قلت قد تنحى من هذا، فمعناه: قد صار في ناحية منه، وكذلك تحاشى من هذا، أي: قد صار في حشا منه، أي: في ناحية منه»[١٦].

٢-**التنزيه**: واختلف فيها بين الاسمية والفعلية، على ما سيأتي تفصيله.

٣-أن تكون **بمعنى الاستثناء**، وهي نوعان:

أ- أن تأتي في غير باب الاستثناء: وتكون فعلاً متعديًا **متصرفًا**، «تقول: حاشيته، بمعنى: استثنيته، ومنه قوله – صلى الله عليه وسلم- : «أسامة أحب الناس إلي ما حاشى فاطمة»[١٧]، فـ(ما)نافية، والمعنى أنه -عليه الصلاة والسلام- لم يستثنِ فاطمة، وتوهم ابن مالك أنها (ما)

المصدرية، وحاشا الاستثنائية، ويرده في معجم الطبراني: (ما حاشى فاطمة ولا غيرها)[١٨].

ودليل تصرفه قول الشاعر:

وَلا أَرى فاعِلاً في النّاسِ يُشبِهُهُ وَما أحاشي مِنَ الأَقوامِ مِن أَحَدِ[١٩]

وتوهم المبرِّد أن هذا مضارع حاشا التي يستثنى بها، وإنما تلك حرف أو فعل جامد لتضمنه معنى الحرف»[٢٠].

ب- أن تأتي في باب الاستثناء: واختلف فيها بين الحرفية والفعلية، وسيأتي تفصيله.

وفرّق محيي الدين عبد الحميد بين حاشا الاستثنائية وهذا الفعل من ستة أوجه:

الأول: أن الاستثنائية تكون حرفًا وتكون فعلًا، وهذه لا تكون إلا فعلًا.

الثاني: أن الاستثنائية أن كانت فعلاً غير متصرفة، وهذه متصرفة.

الثالث: أن فاعل الاستثنائية مستتر وجوبًا، وهذه كغيرها من الأفعال ماضيها فاعله مستتر جوازًا.

الرابع: أن ألف الاستثنائية تكتب ألفًا، وهذه تكتب ألفها ياءً.

الخامس: أن الاستثنائية يتعين فيها أن تكون من كلام صاحب الكلام الأول السابق عليها، وهذه ليست كذلك، بل لو تكلم بها صاحب الكلام الأول لقال: ما أحاشي، أو قال: ما حاشيت.

السادس: أن "ما" التي تسبق الاستثنائية مصدرية أو زائدة، وأما التي تسبق هذه فهي نافية[٢١].

حاشا التنزيهية

تستعمل حاشا للتنزيه لتبرئة الاسم الذي بعدها عند ذكر سوء في غيره أو فيه، وربما أرادوا تبرئة الإنسان من سوء فيبتدئون بتبرئة الله عز وجل من السوء ثم يبرئون من أرادوا تبرئته، ويكون تنزيههم الله على جهة التعجب والإنكار على من ذكر السوء فيمن برأوه، قال الله تعالى: ﴿**قُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِن سُوءٍ**﴾ (٢٢)، ومذهب حاش لله كمذهب معاذ الله وسبحان الله في الإنكار والتعجب(٢٣).

واختلف النحويون في (حاشا) الاستثنائية، ففريق عدها اسمًا، وآخرون عدوها فعلًا، و«هي ليست حرفًا بلا خلاف(٢٤)»، وتفصيل ذلك على النحو الآتي:

المذهب الأول: اسم

قال الرضي: «والأولى أنه مع اللام اسم لمجيئه معها منونًا كقراءة أبي السَّمال (حاشًا للهِ)، فنقول أنه مصدر بمعنى تنزيهًا لله، كما قالوا في سبحان الله– وهو بمعنى حاشا– سبحانًا، فيجوز على هذا أن يرتكب كون (حاشا) في جميع المواضع مصدرًا، بمعنى تبرئةً وتنزيهًا»(٢٥) وتبعه في ذلك ابن هشام(٢٦).

واحتج لهذا المذهب بالسماع حيث وردت قراءتان تثبتان اسمية (حاشا):

قال ابن مالك: «ويؤيد هذ- أي اسمية حاشا- قراءة أبي السَّمال: حاشًا للّه بالتنوين، فهذا مثل قولهم: رعيًا لزيد، وقرأ ابن مسعود (حاش اللّهِ) بالإضافة، فهذا مثل (سبحان اللّهِ) و(معاذ اللّهِ)»[٢٧]، وتبعه الخضري في حاشيته فقال: «والصحيح أنها اسم لا فعل خلافًا للكوفيين بدليل تنوينها في قراءة أبي السَّمال (حاشًا للّهِ)، وإضافتها في قراءة ابن مسعود (حاش اللّهِ) كـ(معاذ اللّهِ) و(سبحان اللّهِ)»[٢٨]، والتنوين والإضافة دليل اسميتها لأنهما من خصائص الأسماء.

وفي توجيه قراءة أُبيٍّ وعبد الله (حاش الله) بجر لفظ الجلالة، ذكر ابن عادل وجهين:

١-الأول أن تكون (حاشا) اسمًا مضافًا للفظ الجلالة، نحو (سبحان اللّهِ) وهو اختيار الزمخشري، وعلّل عدم تنوينه فقال: «ولكنهم أبدلوا التنوين ألفاً؛ كما يبدلونه في الوقف، ثم أنهم أجروا الوصل مجرى الوقف، كما فعلوا ذلك في مواضع كثيرةٍ»[٢٩].

٢-وهو الذي ذهب إليه الفارسي، أن (حاشا) حرف استثناء جر به ما بعده، وقد رد ابن عادل هذا الوجه بقوله: «وفيه نظر إذا لم يتقدم في الكلام شي يستثنى منه الاسم المعظم بخلاف قام القوم حاشا زيد»[٣٠]، قال ابن هشام: «فقراءة ابن مسعود -رضي الله عنه- (حاشَ اللّهِ)[٣١] كـ(معاذ الله) ليس جارًا ومجرورًا كما وهم ابن عطية؛ لأنها إنما تجر في الاستثناء، ولتنوينها في القراءة الأخرى، ولدخولها على اللام في قراءة السبعة، والجار لا يدخل على الجار»[٣٢].

وعلّلوا ترك التنوين في القراءة المشهورة؛ بأن حاش فيها مبنية، وأشار إلى ذلك ابن مالك قائلًا: «وأما القراءة المشهورة حاش لله بلا تنوين فالوجه فيها أن يكون (حاشا) مبنيًا لشبهه بحاشا الذي هو حرف فإنه شبيه به لفظًا ومعنًى»(٣٣)، وتبعه في ذلك ابن هشام(٣٤)، وجوّز الرضي ذلك أيضًا وأضاف: «وأمّا حذف التنوين في (حاشا لك) فلاستنكارهم التنوين فيما غلب عليه تجريده منه لأجل الإضافة. إن ترك تنوينه لا يدل على علميته؛ لأنه لأجل إبقائه على صورة المضاف، لما غلب استعماله مضافًا، ويجوز أن يقال أن حاشا الجار حرفٌ، وهو في نحو: (حاش لله) اسم بني لمشابهته لفظًا ومعنًى لحاشا الحرفية»(٣٥).

واختلف القائلون باسميتها، فمنهم من:

أ- قال إنها مصدر(٣٦).

ب- وذهب بعضهم إلى أنها اسم فعل ماضٍ بمعنى: أتبرأ أو برئت، وحامله على ذلك بناؤها، ويرده إعرابها في بعض اللغات(٣٧).

ج- ويرى الزمخشري أنها نقلت من الحرفية إلى الاسمية: «حاشا كلمة تفيد معنى التنزيه في باب الاستثناء، وهي حرف من حروف الجر، فوضعت موضع التنزيه والبراءة، فإن قلت: فلم جاز في (حاشا لله) أن لا ينوّن بعد إجرائه مجرى: براءة لله؟ قلت: مراعاة لأصله الذي هو الحرفية»(٣٨).

ورد عليه ابن عادل بقوله: «وفيه نظرٌ؛ أما قوله: "مراعاة لأصله" فيقتضي أنه نقل من الحرفيَّة إلى الاسمية، وليس ذلك إلاَّ في جانب الأعلام، يعني أنهم

يُسمّون الشَّخص بالحرفِ، ولهم في ذلك مذهبان: الإعرابُ، والحكاية، أما أنهم ينقلون الحرف إلى الاسم أي: يجعلونه اسماً، فهذا غير معروف، والأولى أن يقال: الذي يظهرُ في الجواب عن قراءة العامَّة، أنها اسمٌ منصوبٌ، ويدلُّ عليه قراءة أبي السَّمال: "حاشًا للّهِ " منصوبًا منوناً»[٣٩].

المذهب الثاني: فعل

قال الرضي: «وعند المبرِّد يكون تارةً فعلاً وتارةً حرف جر، وإذا أوليته اللام (نحو حاشا لزيد) تعين عنده فعليته»[٤٠]، ونسبه ابن هشام إلى ابن جني والكوفيين[٤١]، وبه أخذ المالقي فقال: «والصحيح أن (حاشَ) في الآيتين فعل حذف آخره لكثرة الاستعمال، وفاعله مضمر يعود على يوسف –عليه السلام، ومفعوله محذوف اختصارًا، كأنه قال: حاشى يوسف الفعلة لأجل الله[٤٢]»، وقال أبو حيان: «والذي يظهر أن سيبويه لا ينكر أن ينطق بها فعلاً في غير الاستثناء، تقول: حاشا له أن يفعل كذا، ومعناه جانب لك السوء، ويتعدى بنفسه، وباللام، حكى الجوهري: حاشاك السوء، وحاشا لك السوء»[٤٣]، ونسبه أبو حيان أيضًا إلى الفراء[٤٤].

واحتج لهذا المذهب بالقياس من ثلاثة أوجه:

١–**تصريفه**: وبه أخذ المالقي فقال: «والصحيح أن حاش في الآيتين فعل حذف آخره لكثرة الاستعمال، وفاعله مضمر يعود على يوسف –عليه السلام– ومفعوله محذوف اختصارًا كأنه قال: حاشى يوسف الفعلة لأجل الله، وهذه التي مضارعها يحاشي ومعناه المجانبة، وما فسره بعضهم من التفسير وخرجوا به عن الأصول بعيد[٤٥]».

الرد على الحجة:

ردّ الرضي بقوله: «وليس بقاطع، لأنه يجوز أن يكون مشتقًا من لفظ (حاشا) حرفًا أو اسمًا، كقولهم: لوليت أي قلت لولا وسبحت أي قلت سبحان الله، لأن المشتق الذي هذا حاله بمعنى قول تلك اللفظة التي اشتق منها، فالتسبيح قول سبحان الله، ومعنى حاشيت زيدًا قلت: حاشا زيد»[٤٦].

٢-**دخولها على الحرف**: قال السيرافي: «ومما احتج به _أي: المبرد_ قولهم حاشا لزيدٍ، ولو كان حاشا حرف جر لم يجز دخولها على اللام»[٤٧]، وأضاف ابن الوراق «إِذْ كَانَ حرف الْجَرّ لَا يدْخل على حرف جر»[٤٨]، ونقل ذلك الزيدي[٤٩]، وابن يعيش[٥٠]، والسيوطي[٥١].

الرد على الحجة:

رد ابن ولاد أن يكون دخول (حاشا) على اللام دليلاً على فعليتها، فقال: «وأما احتجاجه بدخول حرف الجر معها في قولهم حاشا لله فلم يدخلوا حرف الجر معها للاستثناء، ألا ترى أنهم يقولون مستأنفين الكلام حاشا لله من كذا وكذا، فليس هذا بالاستثناء من شيء تقدم، وهذا يدل على صحة ما قاله سيبويه»[٥٢]، وردّ ابن مالك ذلك وقال: «وإن وليها مجرور باللام لم تتعين فعليتها خلافًا للمبرد بل اسميتها لجواز تنوينها»[٥٣]، علل الزبيدي عدم حجة اللام بقوله: «وأمّا قوله تعالى: ﴿حَاشَ لِلَّهِ﴾ [٥٤] فإن اللام صلة لا تتعلق بشيء، ولها نظائر»[٥٥] و«أما قولهم أن لام الجر تتعلق

بها في نحو قوله تعالى: ﴿حَاشَ لِلَّهِ﴾ [٥٦] فإننا لا نسلم أن (حاشا) هنا للاستثناء، وإنما نرى أنها جاءت للتنزيه كما يرى الزجاج والرضي، فلا دليل على أنها للاستثناء لا تركيبًا ولا دلالةً، فلا علاقة للتركيب الذي وردت فيه بتراكيب الاستثناء، وأمّا دلالةً فإن ما في التركيب من سمو التنزيه يفسد القول بأنها للاستثناء»[٥٧].

٣-**يدخلها الحذف**: قال أبو سعيد: «ويدخله النقص فيقال: حاشَ للّه، وحشَا للّه،كما يقال في النقص: (مه) في (مهلًا)و(علُ) في (على) ولا يكون ذلك في الحروف»[٥٨].

الرد على الحجة:

رد المرادي كلا الحجتين- الثانية والثالثة- بقوله: «واستدلوا على فعليتها بدخولها على الحرف، وبالتصرف فيها بالحذف، قلت: وهذان الوجهان يدلان على انتفاء حرفيتها-أما الأول فظاهر، وأما الثاني فلأن الحذف من الحروف قليل- ولكنهما لا يدلان على الفعلية، لأن الاسم يشارك الفعل في هذين الأمرين»[٥٩]، وتبعه في ذلك ابن هشام وأضاف: «قالوا: والمعنى في الآية جانب يوسف المعصية لأجل اللّه، ولا يتأتى هذا التأويل في مثل: ﴿حَاشَ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا﴾»[٦٠].

ثم إن القول بتصرفها بالحذف فيه نظر؛ ذلك لأن هناك من القراء من قرأها بإثبات الألف، ومنهم من قرأها بحذفها، فهي قراءة والقراءة سنة متبعة كما هو معلوم.

ومما تجدر الإشارة إليه أن ما نسب إلى الفراء فيه نظر، فلقد قال ابن منظور: «وقال الفراء في قوله تعالى: ﴿حَاشَ لِلَّهِ﴾ [٦١] ؛ هو من حاشَيْتُ أحاشي»[٦٢]، ونقل المرادي رأيًا ضعيفًا للفراء في الجنى الداني، فقال: «وقال الفراء: حاشى فعل ولا فاعل له، فإذا قلت حاشى للّه، فاللام موصولة بمعنى الفعل، والخفض به، وإذا قلت: حاشى اللّهِ بحذف اللام، فاللام مرادة والخفض بها، وهذا قول ظاهر الضعف».

والثابت أنه صرح في قوله تعالى: ﴿حَاشَ لِلَّهِ﴾ [٦٣] أنها في معنى معاذ اللّه أي أنها اسم فقال: «وفي قراءة عبداللّه (حاشا لِلّه) بالألف، وهو في معنى مَعَاذ اللّه»، فكيف يدّعى أنه قال بفعليتها؟.

والمشهور أن قراءة ابن مسعود بالإضافة (حاشا اللّهِ) بدليل أن الفراء ذكر أنها في معنى (معاذ اللّه)، والمصدر هنا مضاف إلى لفظ الجلالة فكذلك الأمر في (حاشا اللّهِ)، فقد يكون ما ذُكر في كتاب الفراء من وقوع حرف الجر بعدها خطأً من الناسخ– واللّه تعالى أعلم.

والظاهر أن النحاة قد خلطوا بين رأيه في حاش الاستثنائية، حيث نقلوا عنه أنها فعل لا فاعل له، وقيل أجاز الوجهين (أن تكون حرفًا وفعلاً)، فجعلوا ذلك رأيه في كل موضع ترد فيه، إلا أن يقال: إن هذا الرأي قد وجد في أحد كتبه التي لم تصل إلينا– واللّه أعلم بالصواب.

كما أن الظاهر أن نسبة القول بفعلية التي للتنزيه إلى المبرد وابن جني إنما جاءت من قولهما بفعلية التي للاستثناء– واللّه أعلم، فما ذكره المبرد في المقتضب إنما هو عن التي للاستثناء خاصة، وأمّا ابن جني فإنّ كلامه عن

حاش في اللمع إنما هو عن التي للاستثناء فقط، إلا أنه جوّز أن تكون فعلاً وأن تكون حرفًا.

وأما الكوفيون فقد ذكر صاحب الإنصاف لهم رأيًا في (حاشا) التي للاستثناء فقال: «ذهب الكوفيون إلى أن (حاشا) في الاستثناء فعل ماضٍ»(٦٤).

وقد استدلوا على فعليتها في الاستثناء بأدلة موافقة لأدلة (حاشا) التنزيهية، والظاهر أن نسبة القول بفعلية (حاشا) إليهم أنما جاءت من قولهم بفعلية التي للاستثناء.

جعل الرضي حاشا التنزيهية في باب الاستثناء فقال: «وإذا استثنوا بحاشا فاستثناؤهم بها أيضًا على طريق التبرئة للاسم المستثنى بها من سوء أدخلوا فيه غيره»(٦٥)، وصرّح بذلك الزمخشري فقال: «حاشا كلمةٌ تفيد التنزيه في باب الاستثناء تقول: أساءَ القومُ حاشا زيدٍ، وهي حرفٌ من حروف الجر فوُضِعَتْ موضعَ التنزيه والبراءة، فمعنى حاشا اللَّهِ: براءة اللَّهِ وتنزيه اللَّه»(٦٦)، ورد أبو حيان ذلك فقال مجيبًا عن قول الزمخشري: «وما ذكر أنها تفيد التنزيهَ في باب الاستثناء غير معروف عند النحويين، لا فرقَ بين قولك: «قام القومُ إلا زيدًا»، و«قام القوم حاشا زيدٍ»، ولَمَّا مَثَّل بقوله: «أساء القومُ حاشا زيدٍ» وفَهِم هو من هذا التمثيلِ براءةَ زيدٍ من الإساءة جعل ذلك مستفاداً منها في كل موضعٍ»(٦٧)، وعلق السمين الحلبي بقوله: «إنَّ المعنى الذي ذكره الزمخشري لا يعرفه النحاة، لم ينكروه وإنما لم يذكروه في كتبهم؛ لأنهم غالبُ فنهم في صناعة الألفاظ دون المعاني، ولَّما ذكروا مع أدواتِ الاستثناء "ليس" و"لا يكون" و"غير" لم يذكروا معانيهَا، إذ مرادُهم

مساواتُها لـ"إلا" في الإِخراج وذلك لا يمنعُ من زيادةِ معنى في تلك الأدوات»[٦٨].

الترجيح:

يظهر لي مما سبق أن القول باسميتها، هو الأولى بالقبول؛ وذلك لقوة أدلة المذهب؛ لأن في قبولها للتنوين وإضافتها في بعض القراءات دليلًا واضحًا على اسميتها، إذ التنوين والإضافة من خصائص الأسماء.

حاشا الاستثنائية

اختلف النحويون في (حاشا) الاستثنائية، ففريق عدها حرفًا، وآخرون عدوها فعلًا، وفريق جمع بين الأمرين، وتفصيل ذلك على النحو الآتي:

١. القول الأول: حرف.

وهو المشهور[٦٩]، وهو مذهب سيبويه[٧٠]وبعض البصريين[٧١][٧٢]، قال في الكتاب: «وأما حاشا فليس باسم، ولكنه حرف يجر ما بعده كما تجر "حتى" ما بعدها وفيه معنى الاستثناء»[٧٣]، وقال: «وما فيه ذلك المعنى من حروف الإضافة وليس باسم فحاشى» [٧٤]، وعلل السيوطي حرفيتها عند سيبويه بقوله: «والعذر لسيبويه أنه لم يحفظ النصب بحاشا لقلته»[٧٥].

الأدلة على حرفية (حاشا):

استدل القائلون بحرفية (حاشا) بحجتين سماعية وقياسية، هما:

١. **السماعية:** ورد الاسم مجرورًا بعدها في كلام العرب، ولذا قال السيرافي: «وأما الجر

بها فلا خلاف بين النحويين فيه[٧٦]»، ومن ذلك:

قول الشاعر:

حاشَا أَبي ثَوْبانَ، أن به ضِنّاً عن المَلْحاة والشّتْمِ[٧٧][٧٨]

وقول الشاعر:

في فِتْيَةٍ جَعَلُوا الصّليبَ إِلهَهُمْ حَاشَايَ إني مُسْلِمٌ مَعْذُورُ[٧٩]

وقول الشاعر:

مَنْ رامَها حاشا النّبيِّ وَرَهْطِه[٨٠].

٢. القياسية: وأما القياس فمن ثلاثة أوجه:

١-**أن (حاشا) لا تصحب (ما) بخلاف (عدا) و(خلا)**[٨١]، قال سيبويه: «ألا ترى أنك لو قلت: أتوني ما حاشا زيدًا لم يكن كلامًا، وبعض العرب يقول: ما أتاني القوم خلا عبد الله فيجعل خلا بمنزلة حاشا فإذا قلت ما خلا فليس فيه إلا النصب لأن ما اسم ولا تكون صلتها إلى الفعل هاهنا»[٨٢]، وقال الأشموني: «لا يجوز قام القوم ما حاشا زيدًا وأما قوله رأيت الناس ما حاشا قريشًا فشاذ»[٨٣]

وقد أجازه بعضهم على قلة تمسكا بقوله:

رَأَيْتُ النّاسَ مَا حاشا قُرَيْشًا فإنّا نَحْنُ أَفْضَلُهمْ فَعَالا[٨٤]

ومنهم ابن مالك فقال: «وربما قيل ما حاشا»[٨٥]، وتبعه التنوخي في ذلك فقال: «والفرق بين حاشا وما خلا وما عدا، أنه لا تتقدم عليها (ما) كما تقدمت على خلا وعدا إلا قليلاً»[٨٦].

الرد على الحجة:

ردّ المرادي على القائلين بذلك بقوله: «وهذا غير لازم فإن من أفعال هذا الباب (ليس) و(لا يكون) ولم توصل (ما) بهما، وأيضًا فإن الدليل يقتضي ألا توصل (ما) وغيرها من الحروف الموصولة بالأفعال إلا بفعل له مصدر مستعمل حتى يُقدر الحرف وصلته واقعين موقع ذلك المصدر، ومعلوم أن أفعال هذا

الباب ليس لها مصادر مستعملة، فإذا وصل ببعضها حرف مصدري فهو على خلاف الأصل، فلا يبالى بانفراده بذلك، فيقال: لمَ لم يوافقه غيره، فإن موافقته تكثير للشذوذ، ومخالفته استمرار على مقتضى الدليل على أنها قد قيل ما حاشا في قوله (أسامة أحب الناس إلي ما حاشا فاطمة)[٨٧][٨٨].

٢-**عدم دخول نون الوقاية عليها عند اتصال ياء المتكلم بها مما يدل على حرفيتها**، قال ابن يعيش «فلو كان فعلاً لقال حاشاني لأنك تقول رماني ولا تقول رماي»[٨٩] وأكد ذلك الرضي بقوله: «التزم سيبويه حرفية حاشا، لقولهم: حاشاي من دون نون الوقاية، ولو كان فعلاً لم يجز ذلك»[٩٠].

وقال المرادي: «وتعصب بعض المتأخرين مانعًا فعلية حاشا بقول بعض العرب حاشاي ولم يقل حاشاني»[٩١].

الرد على الحجة:

ردّ المرادي على القائلين بذلك بقوله: «والجواب: أن هذا ورد على استعمالها حرفًا لأنه أكثر من استعمالها فعلاً، ولو أن من قال حاشا الشيطان فنصب بها دعته حاجة إلى استثنائه نفسه قاصدًا للنصب لقال حاشاني كما يقال عساني وإنما نظرت حاشا بعسى لتساويهما في عدم التصرف وتأدية كل واحد منهما معنى حرف»[٩٢].

٣-أنه لو كان فعلاً لكان له فاعل، وليس له فاعل، قال العكبري: «بيانه أن تقول: حاشاك من كذا فتصل به الكاف، وحاشاي، ويدخل على الياء

وليس هناك فاعل، فإن قيل: لو كان حرف جر لكان معديًا للفعل، قيل: هو معدّ كما أن إلا كذلك، ألا تراك تقول: قام القوم حاشى زيد فتعدى قام بحاشا»[٩٣].

٤-أنّ حاشا لا يقبل حد الفعل ولا خصائصه وعلاماته، فالفعل مادلّ على اقتران حدث بزمن كما يقول الزمخشري[٩٤]، وهي لا تدل على ذلك، ويضاف إلى ذلك عدم قبولها أي خاصية أو علامة من علامات الفعل التي جمعها الزمخشري بقوله: «ومن خصائصه صحة دخول قد وحرفي الاستقبال والجوازم ولحوق المتصل البارز من الضمائر وتاء التانيث الساكنة»[٩٥].

٢. القول الثاني: فعل

وهو مذهب بعض الكوفيين، أي أن حاشا لا تكون إلا فعلاً ماضيًا، سواء أكانت في استثناء أم

غيره، فالنصب بحاشا نفسها، والجر بلام مقدرة، قال خلف الأحمر في باب الاستثناء: «وحروفه نصب كلها»[٩٦]، وقال الأنباري: «ذهب الكوفيون إلى أن حاشى في الاستثناء فعل ماضٍ، وذهب بعضهم إلى أنها فعل استعمل استعمال الأدوات»[٩٧].

ونسب هذا القول إلى الفراء[٩٨]، واختلفوا في النقل عنه، فمنهم من نقل عنه الفعلية فقط، ومنهم من نقل عنه الوجهين:

أ- النقل بفعليتها عند الفراء:

قال أبو بكر بن الأنباري: «قال الفراء: من نصب عبد الله نصبه بحاشا، لأنه مأخوذ من حاشيت أحاشي»، وأيده أبو سعيد فقال: «وزعم الفراء أنه فعل لا فاعل له»[٩٩]،وقال السيوطي: «وَأنكر بعض الْكُوفِيّين مِنْهُم الْفراء حرفية حاشا وَقَالَ إنها فعل أبدًا»[١٠٠]،وعلل السيوطي الجر بها عند الفراء بقوله: «وَإِن الْجَرّ بعْدهَا بلام مقدرَة وَالْأَصْل حاشا لزيد لَكِن كثر الْكَلَام بهَا فأسقطوا اللَّام وخفضوا بهَا»[١٠١]، والجر بعده بتقدير لام متعلقة به محذوفة لكثرة الاستعمال[١٠٢]، والنصب بعده إنما هو بالحمل على إلا[١٠٣].

وهذا الرأي ضعيف لسببين:

١-عدم النظير إذ لا يخلو فعل من فاعل، ولقد اعترض بعض النحويين على كون حاشا فعلاً بلا فاعل، قال الرضي: «وهو بعيد لارتكاب محذورين، إثبات فعل بلا فاعل وهو غير موجود، وجر بحرف جر مقدر وهو نادر»[١٠٤]، وقال أبو سعيد: «وهذا ظريف وهو كالمحال، لأن الفعل لا يكون بغير فاعل»[١٠٥]، وقال ابن يعيش: «وهذا فاسد لأن الفعل لا يخلو من فاعل»[١٠٦].

٢-أن رأي الفراء يؤدي إلى جر بحرف جر مقدر، وحرف الجر عامل ضعيف والعامل الضعيف لا يعمل وهو محذوف، ومثله مثل النواصب والجوازم مع الفعل المضارع لا يعمل شيء منها إلا مذكورًا، وهو ما قاله ابن الأنباري في الإنصاف في معرض إثباته لصحة مذهب جمهور البصريين «يدل عليه أن الاسم يأتي بعد حاشا مجرورًا...، فلا يخلو أن يكون هو

العامل للجر، أو عامل مقدر، بطل أن يقال عامل مقدر لأن عامل الجر لا يعمل مع الحذف فوجب أن يكون هو العامل»[١٠٧]، أما ما ورد عنهم بحذف الجر وبقاء عمله، فهو من النادر أو القليل الذي لا يعد قياسًا مطردًا.

ب- النقل بجواز الوجهين عند الفراء:

نقل أبو بكر الأنباري رأي الفراء في كتاب الزاهر فقال: «وقال الفراء: من نصب عبد الله بحاشا لأنه مأخوذ من حاشيت أحاشي، ومن خفض عبد الله كان له مذهبان: أحدهما أن يقول: خفضته بإضمار اللام لكثرة صحبتها حاشا كأنها ظاهرة، والوجه الآخر أن تقول: أضفت حاشا إلى عبد الله لأنه أشبه الاسم لمّا لم يأت معه فاعل»، وذهب ابن مالك إلى أنها عند الفراء **حرف وفعل** وقال: «أجاز الفراء نصب المستثنى بحاشا وخفضه، وقال إذا استثنيت بما عدا وما خلا ضميرًا لمتكلم قلت: ما عداني وما خلاني، ومن نصب بحاشا قال: حاشاني ومن خفض قال: حاشاي وهذا نصه»[١٠٨]، وقال ابن هشام: «وذهب الجرمي والمازني والمبرِّد والزجاج والأخفش وأبو زيد والفراء وأبو عمرو الشيباني إلى أنها تستعمل كثيرًا حرفًا جارًا وقليلاً فعلاً متعديًا جامدًا لتضمنه معنى إلا»[١٠٩].

الأدلة على فعلية حاشا:

استدل القائلون بفعلية حاشا بحجتين سماعية وقياسية، وهما:

١-**السماعية: قد ورد الاسم منصوبًا بعدها في كلام العرب**، قال ابن السراج: «وحكى أبو عثمان المازني عن أبي زيد[١١٠].: قال: سمعت

أعرابيًا يقول: اللهم اغفر لي، ولمن سمع حاشا الشيطان وأبا الأصبع[١١١]»[١١٢]، وهذا: «شاذٌ عند سيبويه»[١١٣].

و قول الشاعر:

رَأَيْتُ النّاسَ مَا حاشا قُرَيْشًا فإنّا نَحْنُ أَفْضَلُهمْ فَعَالا[١١٤].

وقول الشاعر:

حاشا قريشاً فإنّ الله فضّلهمْ على البريّة بالإسلامِ والدينِ[١١٥].

٢-القياسية: وأما القياس فمن أربعة أوجه:

١-**تصريفه**، قال السيرافي: «واستدل على ذلك بتصريف الفعل منه وقولهم: حاشيت زيدًا أحاشيه كقول النابغة:

وَلا أَرى فاعِلاً في النّاسِ يُشبِهُه وَما أحاشي مِنَ الأَقوامِ مِن أَحَدِ»[١١٦].

قال ابن الوراق: «فَلَمَّا تصرفت علم أنها فعل»[١١٧]، وقال الشيرازي: «وإذا جعلت حاشا فعلاً فمستقبله يحاشي[١١٨]».

الرد على الحجة:

قال ابن ولّاد: «فأما قول النابغة فلا يجري هذا مجرى الاستثناء، وليس يجوز أن ينصب بحاشا في الاستثناء قياسًا على خلا، وقد لزمت العرب فيها أحد الوجهين في هذا الباب، فإن جعل ولا أحاشي من الأقوام استثناءً فليجعل قول القائل: ولا يخلو من كيت وكيت فلان استثناءً، وليس يجعل أحد من النحويين هذه الكلمة على تصرفها استثناءً، وكذلك حاشا إذا

صرفتها كانت في الكلام فعلًا، أو غير فعل، وإذا جعلتها في الاستثناء لزمت وجهًا واحدًا وطريقةً واحدةً»[١١٩].

قال أبو سعيد: «أما احتجاجه بحاشيت فلقائل أن يقول: حاشيت إنما هو تصريف فعل من لفظ حاشا الذي هو حرف يستثنى به، وليس بحاشيت يقع الاستثناء، ولا بحاشى يحاشي، ومنزلة حاشيت من حاشى كمنزلة هلل وحولق وبسمل من (لا إله إلا الله، ولا حول ولا قوة إلا بالله، وبسم الله) فقد صرف الفعل مما ليس بفعل»[١٢٠]، وتبعه ابن مالك والرضي في ذلك[١٢١].

٢-**دخولها على اللام**: قال الأنباري: «ومنهم من تمسك بأن قال: الدليل على أنه فعل أن لام الخفض تتعلق به، وحرف الجر إنما يتعلق بالفعل لا بالحرف؛ لأن الحرف لا يتعلق بالحرف، وإنما حذفت اللام لكثرة استعماله في الكلام»[١٢٢].

الرد على الحجة:

رد العكبري الحجة بقوله: «وليس كذلك، والدليل عليه حاشى زيد وحاشاي، ولو كان حرف الجر فصلاً لما جاز حذفه، فعلم أن اللام زائدة وزيادة الحروف كثير»[١٢٣].

وعلل ابن الوراق اجتماعهما وقال: «أما الْجمع بَينهَا وَبَين اللَّام، فتقدير ذَلِك أن تكون اللَّام الَّتِي للجر مُتَعَلقَةً بِفعل آخر، أو تكون زَائِدَةً، فَإِذا كَانَت زَائِدَةً فَلَا شُبْهَة فِي الْكَلَام وَإِذا كَانَت مُتَعَلقَةً بِفعل، فالتقدير فِي قَوْلك: ضربت الْقَوْم حاشى لزيد، لِأَنَّك لما قلت: حاشى، أردْت أن تبين من الْمُمَيز، فَقلت: لزيد، أَي: أَعنِي. فَإِن قَالَ قَائِل: كَيفَ يتَبَيَّن كَلَام غير تَامّ،

وَإِنَّمَا يتَبَيَّن الْكَلَام إِذا تممه الْمُتَكَلّم وَلم يفهمهُ الْمُخَاطب، فَحِينَئِذٍ يجب الْبَيَان»[١٢٤].

٣- **أنه يدخله الحذف، والحذف إنما يكون في الفعل لا في الحرف،**

يقول الرماني: «ويقال: حاشا وحاش وحشا وحش، وفي هذا الحذف تقوية لمذهب أبي العباس، لأن الحروف لا تحذف منها[١٢٥]».

الرد على الحجة:

ردّ الرضي على هذه الحجة بقوله: «ليس بقوي، لأن الحرف الكثير الاستعمال قد يحذف منها، لأن الحذف في الأطراف أكثر»[١٢٦]، وقال ابن الورّاق: «فَأَما الْحَذف الَّذِي ذكره فقد يُوجد فِي الْحَرْف مثله، نَحْو (رب ومذ)، فَيجوز أيضًا أن يحذف من (حاشى)، لِكَثْرَة استعمالهم إِيَّاهَا، ولاتصال الْكَلَام بهَا»[١٢٧].

٤- ذكرها العكبري ، وهي كون استعمالها في الاستثناء خاصةً يدل على كونها فعلاً، ورد عليها بقوله: «تكون استثناءً في مواضع، وغير استثناء في مواضع، تقول مبتدئًا حاشا زيد أن يسرق، وليس هنا ما يستثنى منه، بل هو بمعنى قولك: زيد بعيد من السرق، ثم لو لزمت الاستثناء لم يدل ذلك على كونه فعلًا، ألا ترى أن إلا يلزمها الاستثناء، وهي حرف بلا خلاف»[١٢٨].

٣. القول الثالث: حرف وفعل

وهو قول المبرِّد الذي نص عليه في المقتضب بقوله: «وما كان حرفًا سوى إلا فحاشا وخلا وما كان فعلاً فحاشا وخلا وإن وافقا لفظ الحروف[١٢٩]»،

واستدل المبرِّد على فعليته بتصريفه–كما مرّ–، ومما يقوي قول أبي العباس: «أن أبا عمرو الشيباني وغيره حكى: أن العرب تخفض بها وتنصب»[١٣٠].

وذهب ابن جني[١٣١] وابن مالك[١٣٢] والأشموني[١٣٣]، والمرادي[١٣٤]، و«الجرمي والمازني والزجاج والأخفش وأبو زيد والفراء وأبو عمرو الشيباني إلى أنها تستعمل كثيرًا حرفًا جارًا وقليلاً فعلاً متعديًا جامدًا لتضمنه معنى إلا»[١٣٥].

وقال السيوطي: «من أدوات الِاسْتِثْنَاء (حاشا) و(خلا) و(عدا) وَينصب الْمُسْتَثْنى بهَا ويجر فَإِذا نصب كن أفعالاً لِأَنَّهُنَّ لسن من قبيل الْأسماء العاملة ومدخولها لَا يَلِي العوامل كمدخول (إِلَّا) إِذْ لَا يُقَال مَا قَامَ الْقَوْم خلا زيد بِالرَّفْعِ فانتفت الاسمية والحرفية مَعًا، وَهِي جامدة قَاصِرَة على لفظ الْمَاضِي فَلَا تتصرف بمضارع وَلَا أَمر، وَإِذا جرت كن حُرُوف جر؛ لِأَنَّهَا لم تباشر العوامل كـ(غير) فَلَيْسَتْ أسماءً وَلَو كَانَت أفعالاً لم تباشر الْجَرّ بغَيْر وَاسِطَة حرفه، وَهِي على هَذَا مُتَعَلقَة بِمَا قبلهَا من فعل أو شبهه كَسَائِر حُرُوف الْجَرّ فمحلها مَعَ الْمَجْرُور نصب»[١٣٦].

وعّلل الشهري القول بالوجهين عندهم، فقال: «ويبدو أن الذي جعل الفراء والجرمي والمازني والمبرِّد وغيرهم يحكمون بفعلية حاشا أنهم رأوا الاسم بعدها منصوبًا في لهجة من اللهجات العربية، يقول الأشموني: «فأكثر العرب يجرون، وبعضهم ينصبون»، فلهذا عدوها حرفًا وفعلاً بحسب حركة ما بعدها، إذ لا يعمل الحرف عملين مختلفين»[١٣٧].

فهؤلاء النحاة يرون أن حاشا كلمة مشتركة بين الحرفية والفعلية في الاستثناء، فإذا جاء ما بعدها مجرورًا فهي حرف جر، وإذا جاء ما بعدها منصوبًا فهي فعل ماضٍ جامد لوقوعها موقع إلا[١٣٨]، «إلا أن استعمالها حرفًا خافضًا أكثر من استعمالها فعلاً واقعًا جامدًا لتضمنه معنى إلا»[١٣٩].

وأنكر ابن الوراق القول بفعلية حاشا عند المبرِّد، وقال: «وَجَمِيع مَا ذكره أَبُو الْعَبَّاس يُمكن تَأْوِيله، فَإِذا أمكن تَأْوِيله، كَانَ مَا حكى سِيبَوَيْه أولى؛ لأن ذَلِك مُتَعَلق بالحكاية عَن الْعَرَب، فَلذَلِك صَار قَول سِيبَوَيْه أقوى»[١٤٠].

كما ردّ البغدادي في شرحه للتسهيل على استدلال المبرِّد على فعلية حاشا بتصرفها فقال: «وهذا منه غلط؛ لأن حاشا إذا كانت فعلاً وقصد بها الاستثناء، فهي واقعة موقع إلا ومؤدية معناها، فلا تتصرف كما لا تتصرف عدا وخلا، وليس ولا يكون، بل هي أحق بمنع التصرف لأن فيها مع مساواتها الأربع شبهًا بحاشا الحرفية لفظًا ومعنىً»[١٤١].

ورجح الجبالي هذا المذهب– أن تكون حرفًا وفعلاً–، فقال: «ويبدو لي أن المذهب الثاني أقربها، لأنه يعتمد في تحقيق هوية حاشا على استعمالها، ومنزلتها في التأليف والتركيب، فقد ترد في تركيب وتكون فعلاً، وترد في تركيب آخر وتكون حرفًا، أي أنها من المواد اللغوية التي لا تخلص للحرفية فتقبل جميع خواص الحروف، ولا تخلص للفعلية فتقبل جميع خواص الفعل، وهذا هو الرأي الذي يجمع بين أدلة القائلين بفعليتها والقائلين بحرفيتها، ويؤيده السماع عن العرب»[١٤٢].

مسائل تتعلق بحاشا

أ- فعل وفاعل (حاشا):

للكوفيين في فاعل حاشا ثلاثة مذاهب:

١-فعل لا فاعل له، وهو مذهب الفراء، كما تقدم.

٢-فعل في الأصل استعمل استعمال الحروف، فحذف فاعله، وهو مذهب بعض الكوفيين، قال أبو حيان: «وذهب بعض الكوفيين إلى أنها فعل استعملت استعمال الحروف فحذف فاعلها»(١٤٣)، وأيّد الغلاييني هذا الرأي بقوله: «وهو قول في نهاية الحذق والتدقيق»(١٤٤).

٣-فعل يرفع فاعلًا، وفاعلها مكني واجب الاستتار لا يظهر، وهو مذهب غير الفراء من بعض الكوفيين، وهو يعود إلى: «البعض المدلول بالكل فتقدير: قاموا حاشا زيدًا، أي خلا بعضهم زيدًا، وقيل إلى اسم الفاعل المدلول عليه بالفعل، فتقديره: حاشا القائم زيدًا، وقيل إلى الفعل المفهوم من الكلام السابق، فالتقدير: حاشا فعلهم فعلَ زيد»(١٤٥).

ولهذا الضمير الواجب الاستتار عند الشيرازي أحكام خاصة، وضحها بقوله: «وكان موحدًا لا يثنى ولا يجمع، ومذكرًا لا يؤنث، وما بعده من المنصوب يدل عليه ويكشف عن حاله»(١٤٦)، ثم علّل اختياره بقوله: «وإنما كان كذلك لأن هذه الأفعال لما نبت عن الحروف لم تتصرف كما أن الحرف لا يتصرف، ولو ظهر ضميرها أو ثني وجمع لكان ذلك تصرفًا»(١٤٧).

ب- ناصب الاسم بعد (حاشا):

إذا انتصب الاسم بعد حاشا، فللفراء فيه مذهبان ذكرهما أبو حيان:

١-أن النصب بعدها إنما هو بالحمل على أداة الاستثناء (إلا)، ثم التزم فيها النصب، قال: «وذهب الفراء إلى أن حاشا فعل، ولا فاعل له، والنصب بعدها إنما هو بالحمل على إلا، والتزم فيها النصب»[١٤٨].

٢-أنها فعل ناصب للاسم بمنزلة عدا، وخلا، قال: «وذهب بعض الكوفيين والمبرِّد والفراء إلى أنها فعل ناصب للاسم بعدها بمنزلة: عدا زيدًا، وخلا زيدًا»[١٤٩].

وأيد الغلاييني الفراء في المذهبين، فهو يرى أنها في المذهب الثاني: «حرف استثناء، نقل عن الفعلية إلى الحرفية؛ لتضمنها معنى حرف الاستثناء، كما جعلوها وهي جارة حرف جر وأصلها الأفعال»[١٥٠].

ج- خافض الاسم بعد (حاشا):

إذا انخفض الاسم بعد حاشا، ففيها ثلاثة مذاهب:

١-خفضه بلام مضمرة، وحذفت لكثرة استعمالها مع حاشا، وهو مذهب الفراء، كما تقدم.

٢-خفضه بإضافة حاشا إليه، وهو مذهب ثانٍ للفراء، ذكره أبو بكر بن الأنباري: «قال الفراء...ومن خفض عبد الله كان له مذهبان: أحدهما أن يقول: خفضته بإضمار اللام لكثرة صحبتها حاشا كأنها ظاهرة، والوجه الآخر: أن تقول: أضفت حاشا إلى عبد الله لأنه أشبه الاسم لمّا لم يأت معه فاعل».

٣-خفضه بـحاشا نفسها، وهو مذهب بعض البصريين والكوفيين غير الفراء.

ورجح الغلاييني المذهبين الأولين وأضاف: «وإذا جررت بهن كان الاسم بعدهن مجرورًا لفظًا، منصوبًا محلا على الاستثناء»(١٥١).

وفي متعلقها: قال أبو حيان: «وإذا جرت فقيل تتعلق بالفعل أو معنى الفعل فموضعها نصب، وقيل في موضع نصب عن تمام الكلام»(١٥٢).

د- محل (حاشا)من الإعراب:

اختلف النحاة في موضع حاشا وخلا وعدا من الإعراب على ثلاثة أوجه:

١-**نصب على الحال**: أجازه السيرافي كأنك قلت: خالين زيدًا، وعادين زيدًا، ومحاشين زيدًا(١٥٣).

٢-**نصب على الظرفية لنيابتها وصلتها عن الوقت**: فمعنى قاموا ما خلا زيدًا، قاموا وقت خلوهم عن زيد وهذا ثابت في حاشا وعدا(١٥٤).

٣-**نصب على الاستثناء**: قاله ابن خروف، كانتصاب زيد في قاموا غير زيد(١٥٥).

٤-**الجر على تقدير ما**: أجازه الجرمي والكسائي والفارسي وابن جني، ورده ابن هشام بقوله: «فإن قالوا ذلك بالقياس ففاسد؛ لأن ما لا تزاد قبل الجار والمجرور بل بعده، وإن قالوه بالسماع، فهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه»(١٥٦).

٥-**استئنافية**: قال الغلاييني: «فإن جعلت أفعالًا... والجملة إمّا حال من المستثنى منه وإما استئنافية»(١٥٧).

٦-**لا محل لها من الإعراب:** قال أبو حيان: «وأجاز السيرافي أيضًا أن تكون لا موضع لها من الإعراب، وإن كانت مفتقرة من حيث المعنى إلى ماقبلها من حيث كان معناها معنى إلا، قال ابن عصفور: وهو الصحيح ولا يجوز حذف كلمة الاستثناء، وإبقاء المستثنى»[١٥٨].

ه- **دخول (إلا) على (حاشا)الجارة:**

ذهب الكسائي والأخفش إلى أنه يجوز دخول إلا على حاشا إذا جرت، وحكى قام القوم إلا حاشا زيد، قال الرضي: «وقد جاء في كلامهم إلا قبل ماخلا وماعدا لا قبل غيرهما، فيكون تكريرًا معنويًا لكلمة الاستثناء، وجوز الكسائي دخول إلا على حاشا الجارة"[١٥٩]ومنع البصريون ذلك كما إذا نصبت لأنه جمع بين أداتين لمعنىً واحد والحكاية شاذة لا يقاس عليها[١٦٠]، قال أبو حيان: «وفي البديع[١٦١] لا يجوز الجمع بين آلتين من آلات الاستثناء»[١٦٢].

و- **نوع (ما) الداخلة على (حاشا):**

اختلف النحاة في نوع ما الداخلة على حاشا على عدة مذاهب:

١- **مصدرية:** وهي الداخلة على (حاشا الاستثنائية)، وهذا مذهب سيبويه، قال: «وهي ما التي فيقولك: أفعل ما فعلت»[١٦٣]، وقال الشيرازي: «فإن دخل عليها ما لم تكن إلا فعلاً؛ لأن ما هنا مصدرية فتوصل بالأفعال[١٦٤]».

٢- **نافية**: وهي الداخلة على حاشا الفعل المتعدي المتصرف، ومنها قوله – صلى الله عليه وسلم-: «أسامة أحب الناس إلي ما حاشى فاطمة»[١٦٥]، فـ(ما)نافية، والمعنى أنه -عليه الصلاة والسلام- لم يستثنِ فاطمة، وتوهم ابن مالك أنها (ما) المصدرية، و(حاشا) الاستثنائية، ويرده ما في معجم الطبراني: (ما حاشا فاطمة ولا غيرها)[١٦٦]، وقال الغلاييني: «وقد تكون فعلاً متعديًا متصرفًا، فإن سبقتها ما كانت حينئذ نافيةً»[١٦٧].

٣- بمعنى **إلا**: قال أبو حيان: «وقال بعضهم ما بمعنى إلا، ولم يثبت هذا المعنى في أسامي ما»[١٦٨].

٤- وقال السيوطي: «ما وهي مصدرية، ومن ثم تعين النصب معها، وقيل زائدة فتجر، وقيل: بمعنى المدّة»[١٦٩].

ز- (حاشا) في القرآن الكريم:

لم تقع في القرآن حاشا الاستثنائية، وإنما جاءت حاشا التنزيهية في آيتين:

١. ﴿وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا﴾[١٧٠].

٢. ﴿قُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِن سُوءٍ﴾[١٧١].

وقد قرئ في حاشا قراءات كثيرة وهي:

١-حاشَ للّهِ، بحذف الألف، قراءة الجمهور.

٢-حاشا للّهِ، بإثبات الألف وصلًا، قراءة (أبي عمرو).

٣-حاشَ الإله، بتسهيل الهمزة وبحذف ألف حاشا، قراءة (الحسن).

٤-حاشْ للّه، بسكون الشين، قراءة (القطعي) عن (نافع)، و(الحسن) أيضًا.

٥-حاشا اللّهِ، قراءة (أُبيّ) و(عبد الله ابن مسعود).

٦-حاشًا للّهِ، بتنوين حاشا، قراءة (أبي السَّمال)

٧-حشاة للّهِ، قراءة (الأعمش).

٨-حاشِ، بعضهم[١٧٢].

توجيه هذه القراءات:

قراءات (للّه) من غير قراءة (أبي السَّمال) لا يجوز فيها أن تكون حاشا حرف جر؛ لأن حرف الجر لا يدخل على مثله، ولأنه تصرف فيها بالحذف، وأصل التصريف بالحذف أن لا يكون في الحروف.

المبرِّد يرى فعلية حاشا، والفاعل ضمير (يوسف) -عليه السلام-، واللام للتعليل، والمعنى: جانب يوسف المعصية لأجل طاعة الله، وغير المبرِّد يرى أن حاشا اسم منصوب انتصاب المصادر كـ(سبحان الله) كأن قيل: تنزيها للّه، و(للّه) تبيين كـ(سقيًا لك)، ولم تنون حاشا مراعاةً لأصلها الذي نقلت منه وهو الحرف.

وقراءات (حاشا اللّه)، (حاشا الإله)، حاشا فيها مصدر مضاف أو حرف جر، وقراءة (الحسن) (حاش للّه) فيها الجمع بين ساكنين على غير حده، وقد ضعفوا ذلك[١٧٣].

ح- لغات (حاشا):

لحاشا لغات كثيرة، منها: حاشا، حاشَ، وحشَا، وحاشْ، قال المالقي: «وفيها لغتان إثبات الألف قبل الشين وحذفها، وإثباتها الكثير، ومن حذفها، قول الشاعر:

حَشَا رَهْطِ النّبيّ فَإنّ مِنْهُمْ بُحُورًا لا تُكَدِّرُها الدِّلاءُ(١٧٤)

وقد يجوز حذف ألفها الآخرة اختصارًا ، وذلك لكثرة الاستعمال»(١٧٥)، قال البغدادي: «وكثر فيها حاشَ، وقلّ حشَا، وحاشْ، وربما قيل ماحاشا»(١٧٦).وسمع الاستثناء بحشا ولم يسمع بحاش(١٧٧).

الترجيح

يظهر لي مما سبق أن حاشا في الاستثناء لا تكون إلا حرفًا يفيد الاستثناء، سواء جاء الاسم الذي بعدها مجرورًا أم منصوبًا، ولا علاقة لها بالفعلية أبدًا، إذ لا تحمل حاشا أي خاصية من خواص الأفعال، ولا ينطبق عليها حد الفعل، ولا دور للحركة بعدها، إذ لا فراق في المعنى بين قول العرب: جاء القوم حاشا زيدٍ أو زيدًا، ولم يذكر أحد من اللغويين والنحاة القدماء أن بينهما اختلافًا دلاليًا.

فمرد الاختلاف في الحركة بعد حاشا فيما نرى يرجع إلى اختلاف العادات اللهجية عند القبائل العربية، فقد روى كثير من العلماء النص بها، لكن ماحكاه هؤلاء لم يصل إلى سيبويه كما وضحت.

* * *

الخاتمة

مما سبق نجد أن للأداة حاشا معاني متعددة، وأحكامًا نحوية خاصة لكل معنى، وقد بينت ذلك من خلال هذا البحث فذكرت معاني حاشا في المعاجم العربية، وكتب المفسرين، وعند النحويين، ومن ثم درست حاشا التنزيهية، وعرضت خلاف النحويين فيها، وأدلة كل فريق، والردود عليها، وذكرت بعد ذلك ى حاشا الاستثنائية، وفصّلت الحديث فيها وخلاف النحويين في نوعها، وأتبعتهما بدراسة بعض المسائل التي تتعلق بـــ(حاشا).

ووصلت إلى بعض النتائج منها:

١- لحاشا في المعاجم العربية وفي كتب النحويين ثلاثة معانٍ ثابتة، نصّ عليها أغلب اللغويين والنحويين في كتبهم.

٢- مزج بعض المفسرين حاشا الاستثنائية بالتنزيهية، وجعلها تدل على التنزيه في باب الاستثناء.

٣- حاشا التي بمعنى الاستثناء قد تكون فعلاً متعديًا متصرفًا، وهذا لا خلاف فيه، وتكون أداة استثناء، وهي التي وقع فيها الخلاف بين حرفيتها وفعليتها.

٤- خلط النحاة بين حاشا التنزيهية والتي بمعنى الاستثناء، فاستدلوا على فعلية حاشا التنزيهية بحاشا الفعل المتعدي المتصرف.

٥- خلط النحاة بين الأداة حاشا والفعل المتعدي المتصرف، فاستدلوا على فعلية الأداة حاشا بحاشا الفعل المتعدي المتصرف.

٦- خلط النحاة بين حاشا التنزيهية والاستثنائية خلطًا واضحًا، فاستشهدوا بالخصائص الاسمية للتنزيهية لإثبات عدم فعلية الاستثنائية.

٧- كان لقراءة أبي السمّال (حاشًا للّه) الأثر الأكبر في نفي الفعلية عن حاشا بكلا المعنيين.

٨- الخلاف في نوع (ما) الداخلة على حاشا، كان تابعًا لخلافهم في نوع حاشا.

٩- بعد التحري ثبت تجوّز بعض النحويين في كتبهم في إطلاق أحكام عامة على مذهب البصريين والكوفيين في نوع حاشا.

١٠- رأي الفراء في حاشا بأنها فعل بلا فاعل نقله أغلب النحاة في كتبهم، ولم يُصرح الفراء برأيه في كتابه (معاني القرآن) فيما يتعلق بنوع حاشا، واقتصر على بيان معناها.

١١- صرّح الفراء في قوله تعالى: ﴿حَاشَ لِلَّهِ﴾ (١٧٨). أنها في معنى معاذ اللّه أي أنها اسم، فقال: «وفي قراءة عبداللّه (حاشا لِلّه) بالألف، وهو في معنى مَعَاذ اللّه»، وهذا فيه رد على من يدّعي أنه قال بفعليتها.

١٢- هناك خلط من النحاة في رأي الفراء في حاش الاستثنائية، حيث نقلوا عنه أنها فعل لا فاعل له، وقيل أجاز الوجهين (حرف وفعل)، فجعلوا ذلك رأيه في كل موضع ترد فيه، إلا أن يقال: أن هذا الرأي قد وجد في أحد كتبه التي لم تصل إلينا- واللّه أعلم بالصواب.

١٣- قد يكون ما ذُكر في كتاب الفراء من وقوع حرف الجر بعد حاشا خطأً من الناسخ- والله تعالى أعلم-؛ لأنه صرّح في كتابه (معاني القرآن) أنها في معنى (معاذ الله)، والمصدر في معاذ الله مضاف إلى لفظ الجلالة فكذلك الأمر في (حاشا اللهِ).

١٤- اختلاف القراءات القرآنية في حاشا التنزيهية كان له أكبر الأثر في الاستدلال على اسميتها.

١٥- للقائلين بفعلية حاشا الاستثنائية وحرفيتها ما يقويه من ورود شواهد مستعملة في اللسان العربي، ووجود نظائر لحاشا في باب الاستثناء نفسه، مثل عدا وخلا، حيث تعملان فيما بعدهما الجر والنصب.

الهوامش والمراجع

(١) الجوهري، تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار، بيروت: دار العلم للملايين، ط٤، ١٤٠٧هـ، ٦: ١٦٤.

(٢) ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة ومسائلها وسنن العرب في كلامها، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، تعليق: أحمد حسن بسج، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٨هـ، ١: ٣٧.

(٣) ابن منظور، لسان العرب، أبو الفضل، جمال الدين محمد بن مكرم بن علي المصري، بيروت: دار صادر، ط٣، ١٤١٤هـ، ١٤: ١٧٨.

(٤) لسان العرب: ١٤: ١٧٨، الفيروزآبادي، القاموس المحيط، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط٨، ١٤٢٦هـ، ١: ١٦٤٥.

(٥) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: ٦: ١٦٤، القاموس المحيط: ١: ١٦٤٥.

(٦) ابن الأنباري، الزاهر في معاني كلمات الناس، أبو بكر محمد بن القاسم، تحقيق: حاتم صالح الضامن، بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ط٢، ١٩٨٧هـ، ١: ٦٢٥-٦٢٦.

(٧) لسان العرب: ١٤: ١٧٨.

(٨) يوسف: ٣١.

(٩) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله محمد بن أحمد، تحقيق: هشام سمير البخاري، الرياض: دار عالم الكتب، د.ط، ١٤٢٣هـ، ٩: ١٨١.

(١٠) يوسف: ٣١.

(١١) الثعلبي، الكشف والبيان، أبو إسحاق أحمد بن محمد النيسابوري، تحقيق: أبو أحمد بن عاشور، بيروت: دار إحياء التراث، ط١ ، ١٤٢٢هـ ، ٥: ٢١٩.

(١٢) الطبري، جامع البيان عن تأويل القرآن، أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد الآملي، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، د.م: دار هجر، ط١، ١٤٢٢هـ، ١٣: ١٣٧.

(١٣) يوسف: ٣١.

(١٤) درويش، إعراب القرآن وبيانه، محيي الدين بن أحمد مصطفي، حمص: دار الإرشاد ، ط٤، ١٤١٥هـ، ٤: ٤٨٩، صافي، الجدول في إعراب القرآن، محمود بن عبدالرحيم، دمشق: دار الرشيد، ط٤، ١٤١٨، ١٢: ٤١٩.

(١٥) ابن عاشور، التحرير والتنوير، محمد الطاهر، تونس: دار سحنون، د.ط، د.ت. ١٢: ٢٦٣.

(١٦) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٩هـ، ٣: ٩٩-١٠٠، ابن يعيش، شرح المفصل، موفق الدين بن علي، تحقيق: أحمد السيد أحمد، القاهرة: المكتبة الوقفية، د.ط، د.ت، ٢: ٤٣٠-٤٣١.

(١٧) ابن حنبل، مسند الإمام أحمد، أبو عبد الله أحمد بن محمد، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، عادل مرشد، وآخرون،: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢١هـ، مسند عبد الله بن عمرو –رضي الله عنهما- ٩: ٥١٨.

(١٨) ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد الأنصاري المصري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت: المكتبة العصرية، د.ط، ١٤٣١هـ، ١٤٠-١٤١، الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمد، القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، ٤١٠د.ط، د.ت، ٤١٠-٤١١.

(١٩) البيت من البسيط، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه: ص.٢ (عبد الستار، ديوان النابغة الذبياني، عباس، بيروت: دار الكتب العلمية، ط٣، ١٤١٦هـ)، ورد في: شرح الكتاب: ٣: ٩٩، الإنصاف: ١: ٢٧٨، وبلا نسبة في المغني: ١٤٠.

(٢٠)مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ص١٤٠-١٤١، الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ص٤١٠-٤١١.

(٢١) ابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمذاني، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، بيروت: المكتبة العصرية، د.ط، ١٤٢٤هـ، ١: ٥٦٦.

(٢٢)يوسف: ٥١

(٢٣)شرح الكتاب: ٣: ١٠٠، الإستراباذي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، محمد بن الحسن، تحقيق: حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي، الرياض، إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط١، ١٤١٤هـ، ١: ٧٧٧.

(٢٤) المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم، تحقيق: فخر الدين قباوه، محمد نديم فاضل، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٣هـ، ص٥٥٩.

(٢٥)شرح الرضي لكافية ابن الحاجب: ١: ٧٧٥-٧٧٦.

(٢٦)مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ص١٤٠-١٤١، الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ص٤١٠-٤١١.

(٢٧)ابن مالك، شرح التسهيل(تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد)، أبو عبد الله جمال الدين محمد بن مالك الطائي الأندلسي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا وطارق فتحي السيّد، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٢هـ، ٢: ٢٢٧.

(٢٨) الخضري، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد بن مصطفى الشافعي،: د.م: دار الفكر، د.ط، د.ت، ص ٢١٢.

(٢٩)ابن عادل، اللباب في علوم الكتاب، أبو حفص عمر بن علي الدمشقي الحنبلي، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٩هـ، ١١: ٨٧.

(٣٠)اللباب في علوم الكتاب: ١١: ٨٧.

(٣١) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن حمدان، القاهرة: مكتبة المتنبي، د.ط، د.ت، ص٦٨

(٣٢)مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ص١٤٠-١٤١، الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ص٤١٠-٤١١.

(٣٣) شرح التسهيل: ص٢٢٧.

(٣٤)مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ص١٤٠-١٤١، الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ص٤١٠-٤١١.

(٣٥)شرح الرضي لكافية ابن الحاجب: ١: ٧٧٥-٧٧٦.

(٣٦)مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ص١٤٠-١٤١، الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ص٤١٠-٤١١.

(٣٧)المرجع السابق.

(٣٨)الزمخشري، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، أبو القاسم محمود بن عمر الخوارزمي، بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ط، د.ت،: ٢: ٤٣٩.

(٣٩)اللباب في علوم الكتاب: ١١: ٨٧.

(٤٠)علل النحو١: ٣٩٧، شرح الرضي ١: ٧٧٦.

(٤١)مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ص١٤٠-١٤١، الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ص٤١٠-٤١١.

(٤٢)المالقي، رصف المباني في شروح المعاني، أحمد بن عبد النور، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية، د.ط، د.ت، ١٧٩-١٨٠.

(٤٣)ارتشاف الضرب من لسان العرب: ص١٥٣٣.

(٤٤)أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، أثير الدين محمد بن يوسف بن علي، تحقيق: د.رجب عثمان محمد، القاهرة: مكتبة الخانجي، ط١، ١٤١٨هـ، ١٥٣٣.

(٤٥)رصف المباني في شروح المعاني: ص١٧٩-١٨٠.

(٤٦)شرح الرضي: ٧٧٧

(٤٧)شرح الكتاب: ٣: ٩٩.

(٤٨)ابن الورّاق، علل النحو، أبو الحسن، محمد بن عبد الله بن العباس، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، الرياض: مكتبة الرشد، ط١، ١٤٢٠هـ، ١: ٣٩٨.

(٤٩)الزيدي، شرح اللُّمع، الشريف عمر بن إبراهيم الحسيني، قرأه وعلّق عليه: محمود بن محمد الموصلي، أبو ظبي: دار الكتب الوطنية، ط١، ١٤٣١هـ، ص٢٠٢.

(٥٠)شرح المفصل: ٢: ٤٣٠

(٥١)السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين، عبد الرحمن بن أبي بكر، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، مصر: المكتبة الوقفية، د.ط، د.ت، ٢: ٢٨٣.

(٥٢)ابن ولاد، الانتصار لسيبويه على المبرِّد، أبو العباس أحمد بن محمد بن ولاد التميمي، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤١٦هـ، ص ١٧١.

(٥٣)ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، أبو عبد الله جمال الدين محمد بن مالك الطائي الأندلسي، تحقيق: محمد كامل بركات، مصر: دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، د.ط، ١٣٨٧هـ، ص ١٠٥.

(٥٤)يوسف: ٣١.

(٥٥)الزبيدي، ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي، تحقيق: طارق الجنابي، بيروت: عالم الكتب، ط١، ١٤٠٧هـ، ص١٧٩.

(٥٦)يوسف: ٣١.

(٥٧)الشهري، الخلاف النحوي في المقتصد، علي محمد أحمد، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في جامعة أم القرى، ص٧٢

(٥٨)شرح الكتاب: ٣: ١٠٠، علل النحو١: ٣٩٧، الرضي ١: ٧٧٧، همع الهوامع ٢: ٢٨٣.

(٥٩) الجنى الداني: ص ٥٥٩-٥٦٠

(٦٠)يوسف: ٣١.

(٦١)يوسف: ٣١.

(٦٢) لسان العرب: ١٤: ١٧٨.

(٦٣)يوسف: ٣١.

(٦٤) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد، د.م: دار الفكر، د.ط، د.ت، ١: ٢٧٨.

(٦٥)شرح الكتاب: ٣: ١٠٠.

(٦٦)الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: ٢: ٤٣٩.

(٦٧) أبو حيان، تفسير البحر المحيط، محمد بن يوسف، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٢هـ، ٥: ٣٠٠

(٦٨)الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ١: ٢٥٥٣-٢٥٥٤.

(٦٩)شرح التسهيل: ٢: ٢٢٥، المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، الحسن بن قاسم بن عبد الله المصري، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، القاهرة: دار الفكر العربي، ط١، ١٤٢٢هـ، ٢: ٦٨٨، شرح الأشموني: ص٤٠٨، شرح اللُّمع: ص ٢٠١.

(٧٠)شرح كتاب سيبويه: ٣: ٩٨، علل النحو١: ٣٩٧، شرح المفصل: ص ٤٢٩، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ٢: ص١٠٥، شرح الرضي: ١: ٧٧٤، ، الأصول: ص ٢٨٨.

(٧١)مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ص١٤٠-١٤١، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ص٤١٠-٤١١.

(٧٢)تجوّز بعض النحويين في نسبة هذا القول لجميع البصريين، قال ابن الورّاق: «فَأَما حجَّة سِيبَوَيْهِ: أنها لَا تكون إِلَّا حرفًا بِإِجْمَاع النَّحْوِيين» (علل النحو: ١: ٣٩٧)، » وابن الخباز فقال: « وذهب سائر البصريين إلى أنها حرف جر لا غير» (ابن الخباز، توجيه اللمع، أحمد بن الحسين، تحقيق: فايز زكي محمد دياب، مصر: دار السلام، ط٢، ١٤٢٨، ص٢٢٦).

(٧٣)سيبويه، كتاب سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، القاهرة: مكتبة الخانجي، ط٣، ١٤٠٨هـ، ٢: ٣٤٩.

(٧٤)كتاب سيبويه: ٢: ٣٠٩.

(٧٥)همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ٢: ٢٨٠.

(٧٦)شرح كتاب سيبويه ٣: ٩٩.

(٧٧)قال ابن مالك: «وقال المرزوقي: رواه الضَّبي حاشا أبا ثوبان بالنصب» (شرح التسهيل:٢: ٢٢٧)، وقال ابن هشام: «ويحتمل أن تكون رواية الألف على لغة من قال:

إنَّ أَباها وَأَبا أَباها قَد بَلَغا في المَجدِ غايَتاها» (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ١٤١).

(٧٨) البيت من الكامل، وهو للجميح بن منقذ الطماح، ورد في: شرح الكتاب: ٣: ٩٩، الإنصاف: ١: ٢٨٠، مغني اللبيب: ١٤١.

وقد لفق النحاة هذ البيت من بيتين هما:

حاشا أبا وبان، أن أبا ثوبان ليس ببكمة فدم

عمرو بن عبد الله، أن به ضنا عن الملحاة والشتم.(شرح التسهيل:٢: ٢٢٧).

(٧٩)البيت من الكامل، للأقيشر المغيرة بن الأسود الأسدي في ديوانه: ص٧٣ (دقّة، محمد علي، ديوان الأقيشر الأسدي، بيروت: دار صادر، ط١، ١٩٩٧).

ورد في شرح التسهيل: ٢٢٥، والجنى الداني: ٥٦٦، همع الهوامع: ٢٧٩.

(٨٠)البيت من الكامل، لعمر بن أبي ربيعة، ورد في ديوانه: ١١٩ هكذا:

منْ ذاقها، حاشا النبيَّ وأهله في الأَرْضِ غَطْغَطَهُ الخَليجُ المُزْبِدُ

(محمد، فايز، ديوان عمر بن أبي ربيعة، بيروت: دار الكتاب العربي، ط٢، ١٤١٦هـ).

ورد في: لسان العرب: ١٤: ١٧٨، همع الهوامع: ٢: ٢٧٩، تهذيب اللغة: ٢: ١٤٩.(الأزهري، تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد الهروي، تحقيق: محمد عوض مرعب، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط١، ٢٠٠١م).

(٨١)شرح الرضي لكافية ابن الحاجب: ١: ٧٧٤، شرح التسهيل:٢: ٢٢٦، شرح اللمع: ص٢٠٢.

(٨٢)كتاب سيبويه: ٢: ٣٤٩.

(٨٣)شرح الأشموني١: ٤٠٩-٤١٠.

(٨٤)البيت من الوافر، للأخطل، غوث بن غياث العيني، ولم أجده في ديوانه، ورد في: الرضي: ١: ٧٧٤، الجنى الداني: ص٥٦٥، همع الهوامع ٢: ٢٧٧.

(٨٥)توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ٢: ٦٨٩، حاشية الخضري: ص ٢١١.

(٨٦) الأحمر، مقدمة في النحو، خلف بن حيان البصري، تحقيق: عز الدين التنوخي، دمشق: إحياء التراث القديم، د.ط، ١٣٨١هـ، ص ٧٩.

(٨٧)انظر التخريج ص٨.

(٨٨)شرح التسهيل: ٢: ٢٢٦.

(٨٩)توجيه اللمع: ص٢٢٦.

(٩٠)الرضي ١: ٧٧٤.

(٩١)شرح التسهيل ٢: ٢٢٥.

(٩٢)شرح التسهيل: ٢: ٢٢٦.

(٩٣) العكبري، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، أبو البقاء محب الدين عبد الله بن الحسين، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير بجامعة أم القرى، ص ٣٥٤-٣٥٥.

(٩٤)الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر بن أحمد، تحقيق: د.علي بو ملحم، بيروت: مكتبة الهلال، ط١، ١٩٩٣، ١: ٣١٩.

(٩٥)المفصل في صنعة الإعراب: ١: ٣١٩.

(٩٦)مقدمة في النحو: ص٧٩.

(٩٧)الإنصاف في مسائل الخلاف: ١: ٢٧٨.

(٩٨) لم يصرح الفراء برأيه في كتابه معاني القرآن، واقتصر على بيان معناها فقال: «وفي قراءة عبدالله (حاشا لِلّه) بالألف، وهو في معنى مَعَاذ الله»، الفراء، معانى القرآن، أبو زكريا، يحيى بن زياد بن عبدالله الديلمي، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح الشلبي، مصر: دار المصرية للتأليف والترجمة، ط١، د.ت، ٢: ١٩٢.

(٩٩)شرح الكتاب: ٣: ٩٩.

(١٠٠)همع الهوامع ٢: ٢٨٠.

(١٠١)همع الهوامع ٢: ٢٨٠.

(١٠٢)شرح المفصل:٢: ٤٣٠، شرح الرضي ١: ٧٧٥.

(١٠٣)توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ص٦٦٨ ، شرح الأشموني١: ٤٠٩.

(١٠٤)شرح الرضي ١: ٧٧٥.

(١٠٥)شرح الكتاب: ٣: ٩٩.

(١٠٦)شرح المفصل: ٢: ٤٣٠.

(١٠٧)الإنصاف في مسائل الخلاف: ١: ٢٨٠-٢٨١

(١٠٨)شرح التسهيل ٢٢٦

(١٠٩)مغني اللبيب ١٤١

(١١٠)أبو زيد: هو سعيد بن أوس بن ثابت بن الخزرج الأنصاري، له كتاب النوادر في اللغة، توفي سنة ٢١٥. (السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين عبد الرحمن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، لبنان: المكتبة العرية، د.ط، د.ت، ١: ٥٨٢، ٥٨٣)

(١١١) أبو الأصبع: هو اسم رجل رمي بالخسة والدناءة وجعل قرينًا للشيطان لالتحاقه به في قبح الأفعال. (ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر ، د.ط، د.ت، ٢: ٢٤٧)

(١١٢)علل النحو١: ٣٩٧-٣٨٩ ، شرح التسهيل ٢٢٥، الأصول: ٢٨٨، شرح الأشموني١: ٤٠٨، همع الهوامع ٢: ٢٧٩.

(١١٣)شرح الرضي ١: ٧٧٥.

(١١٤)انظر التخريج ص ١٩

(١١٥)البيت من البسيط، للفرزدق، ولم أعثر عليه في ديوانه، ولا في شروح ديوانه، ورد في: شرح التسهيل: ٢: ٢٢٥، شرح ابن عقيل: ١: ٥٦٥، همع الهوامع ٢: ٢٧٧.

(١١٦)شرح الكتاب: ٣: ٩٩، شرح المفصل:٢: ٤٣٠ ، شرح التسهيل:٢: ٢٢٨ ، الرضي ١: ٧٧٦.

(١١٧)علل النحو١: ٣٩٧.

(١١٨)شرح اللمع: ص٢٠٢.

(١١٩)ابن ولاد، الانتصار لسيبويه على المبرِّد، أبو العباس أحمد بن محمد بن ولاد التميمي، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤١٦هـ، ص ١٧١.

(١٢٠)شرح الكتاب: ٣: ٩٩.

(١٢١)تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ١٠٦، شرح الرضي ١: ٧٧٧.

(١٢٢)الإنصاف في مسائل الخلاف: ١: ٢٨٠.

(١٢٣)التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين: ص٣٥٧

(١٢٤)علل النحو١: ٣٩٨.

(١٢٥)الرماني، معاني الحروف، أبو الحسن علي بن عيسى، تحقيق: عبد الفتاح إسماعيل شلبي، مكة المكرمة: مكتبة الطالب الجامعي، د.ط، د.ت، ١١٨.

(١٢٦)شرح الرضي ١: ٧٧٧.

(١٢٧)علل النحو١: ٣٩٨.

(١٢٨)التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين: ص ٣٥٨.

(١٢٩) المبرِّد، المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمه، القاهرة: لجنة إحياء التراث الإسلامي، ط٣، ١٣٩٩هـ، ٤: ٣٩١.

(١٣٠)شرح الكتاب: ٣: ٩٩ ، شرح المفصل: ٢: ٤٣٠.

(١٣١)ابن جني، اللمع في العربية، أبو الفتح عثمان، تحقيق: سميح أبو مغلي، عمان: دار مجدلاوي، د.ط، ١٩٨٨، ص٥٥.

(١٣٢)تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد:ص ١٠٥.

(١٣٣)شرح الأشموني:١: ٤٠٨.

(١٣٤) الجنى الداني: ص ٥٦٢.

(١٣٥)مغني اللبيب: ص ١٤١.

(١٣٦)همع الهوامع ٢: ٢٧٨.

(١٣٧)المقتصد في النحو: ص ٧٢.

(١٣٨)علل النحو١: ٣٩٧، شرح التسهيل: ٢: ٢٢٥ ، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ص٦٦٨.

(١٣٩) الجبالي، الخلاف النحوي الكوفي، حمدي محمود حمد، بحث منشور على الشبكة العنكبية، ص ٤٢٨.

(١٤٠)علل النحو١: ٣٩٨.

(١٤١)شرح التسهيل: ٢: ٢٢٨.

(١٤٢)الخلاف النحوي الكوفي: ص ٤٢٨.

(١٤٣)ارتشاف الضرب من لسان العرب: ص١٥٣٣.

(١٤٤) الغلاييني، جامع الدروس العربية، مصطفي بن محمد بن سليم ، بيروت: المكتبة العصرية، ط٣٠، ١٤١٤-١٤١٥هـ، ٣: ١٤٣.

(١٤٥)مغني اللبيب: ص١٤، الكنغراوي، الموفي في النحو الكوفي، صدر الدين الإستانبولي الحنفي، تعليق: محمد بهجة البيطار، ص٤٠٩.

(١٤٦)شرح اللمع: ص٢٠١، توجيه اللمع: ص٢٢٥-٢٢٦.

(١٤٧)شرح اللمع: ص٢٠١، توجيه اللمع: ص٢٢٥-٢٢٦.

(١٤٨)ارتشاف الضرب من لسان العرب: ص ١٥٣٧.

(١٤٩)ارتشاف الضرب من لسان العرب: ص١٥٣٣.

(١٥٠)جامع الدروس العربية: ٣: ١٤٣.

(١٥١)جامع الدروس العربية: ٣: ١٤٢.
(١٥٢)ارتشاف الضرب من لسان العرب: ص١٥٦٣.
(١٥٣)مغني اللبيب عن كتب الأعاريب:ص ١٥٣
(١٥٤)المرجع السابق: ص١٥٣.
(١٥٥)المرجع السابق: ص١٥٣.
(١٥٦)المرجع السابق: ص١٥٣-١٥٤.
(١٥٧)جامع الدروس العربية: ٣: ١٤٣.
(١٥٨)ارتشاف الضرب من لسان العرب:ص ١٥٣.
(١٥٩)شرح الرضي: ١: ٧٧٨.
(١٦٠)ارتشاف الضرب من لسان العرب: ص١٥٣٤، ١٥٣٨، همع الهوامع: ٢: ٢٨٢.
(١٦١)البديع، لمحمد بن مسعود الغزني ابن الذكي، ت٤٢١هـ.
(١٦٢)ارتشاف الضرب من لسان العرب:ص ١٥٣٨.
(١٦٣)الكتاب: ٢: ٣٤٩.
(١٦٤)شرح اللمع: ص٢٠٣، ٢٠٢.
(١٦٥)ينظر التخريج ص٨.
(١٦٦)مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ص١٤٠-١٤١، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك:١: ٤١٠-٤١١.
(١٦٧)جامع الدروس العربية: ص ١٤٤
(١٦٨)ارتشاف الضرب من لسان العرب: ص١٥٣٨.
(١٦٩)همع الهوامع: ٢: ٢٧٨.
(١٧٠)يوسف: ٣١
(١٧١)يوسف: ٥١
(١٧٢)ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي، بيروت: دار الكتب العلمية، د.ط، د.ت، ٢: ٢٩٥، البنّا، إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، أحمد بن محمد، تحقيق: شعبان محمد إسماعيل، بيروت: عالم الكتب، ط١، ١٤٠٧هـ، ٢: ١٤٦.
(١٧٣)عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمد عبد الخالق، القاهرة: دار الحديث، د.ط، د.ت، ١: ٢: ١٣٠-١٣١.

(١٧٤)البيت من الوافر، أنشده الفراء بلا نسبة، وورد في لسان العرب: ١٤: ١٧٨، توضيح المقاصد: ٢: ٦٩٠، الجنى الداني:ص ٥٦٧.

(١٧٥)رصف المباني في شروح المعاني: ص١٧٩.

(١٧٦)تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد:ص ١٠٥-١٠٦ ، شرح التسهيل: ٢: ٢٢٨ ، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ص ٦٩١.

(١٧٧)توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ص٦٩٠.

(١٧٨)يوسف: ٥١